باب الزراعة والاقتصاد

دستور مصر الاقتصادي

اقوال وآراء لطلعت حرب بك

مقتطفة من مجموعة خطبه

﴿ ١ — سياستنا المالية ﴾ ان لكل بلد في العالم سياسة مالية يجب ان يسير عليها ، واستقلالاً اقتصادياً يجب ان يسعى على الحصول عليه والاستمرار فيه . والمبين على هذه السياسة وهذا الاستقلال الاقتصاديين في كل بلد من بلاد العالم هو بنكها الوطني الذي يحصل على امتياز اصدار البنكنوت ويكون فوق البنوك يشرف عليها ولا يزاحمها في اعمالها ، وظيفتهُ مساعدة البنوك بان يخصم اوراقها ويقرضها على قراطيسها متى احتاجت الى المال ويفرج الازمات ويتدارك بقدر الطاقة حدوثها وهو ميزان الحركة التجارية والسوق المالية وبارومتر وفرة المال المعد للاعمال وندرته ومحدد سعر الفائدة في البلاد بحسب ذلك ومخزن الذهب الذي الى يوم الحاجة اليه يحفظهُ في البلاد فلا يخرج منها الا بقدر والضرورة تحسين سعر كامبيو البلاد او لضرورة قصوى تقتضيها مصلحة البلاد

وهو المبين الاعلى على الثقة والاعتمادات المالية فيها وبالجملة هو بنك البنوك لهُ وظيفة واعمال خاصة غير مزاحمة البنوك واليه تنتهي جميع العمليات المالية في البلاد — هذا البنك الوطني المسيطر على السياسة المالية لكل بلد ضمنت كل حكومة عدم تسلط أي يد اجنبية عليه . وهذه هي وظيفة البنك الاعلى في مصر الذي يجب ان يكون أهليًا بكل معاني الكلمة . اهليًا في رأس ماله . اهليًا في ادارته كما هو الحال في جميع بلاد الدنيا العاملة على حفظ استقلالها الاقتصادي . اما في مصر فان الامر جعلت لحاملها وأصبحنا لا ندري ولا هو يدري في يد من هي الآن او بعد ساعة ويلزم ان حملة الاسهم هم اصحاب الرأي الاعلى وبيدهم الحكم في تعيين اعضاء شركتهم ، في حين ان مزاحم البنوك الموجودة فيها في اعمالها وقد كان لهُ العذر في عدم تأسيسه لانه لم يكن في البلاد بنوك اهلية ليكون بنكًا ولا يمكن ان يكون بنكًا لبنوك اجنبية قد لا تنس

في النائب مصلحتها مع مصلحته فاذا ابطل اعمال البنوك العادية لا يستفيد هو ولا تستفيد البلاد شيئاً بل الذي يستفيد هو البنوك الاجنبية المزاحمة الاخرى فضلاً عن ان ربحهُ من البنكنوت المتداول في البلاد كان لحد سنة ١٩١٤ قليلاً لعدم التعود كثيراً عليها فلم يكن في الامكان مطالبته بان يعدل عن الاعمال الاخرى الاَّ اذا وجد لهُ ربح يعادل ما يخسرهُ من الاعمال المذكورة

هذا الربح لا يكون الاَّ اذا وجدت بنوك اهلية برؤوس اموال اهلية تستعمل البنك الاهلي كبنك البنوك فيربح من معاملتها ويترك لها اعمال البنوك العادية ويعامل الافراد بواسطتها فيؤدي وظيفة بنك البنوك الحقيقية

لهذا اردنا ان يكون لنا بجانب البنك الاهلي بنك مصر تتدارك فيهِ ما فات ندى تأسيس البنك الاول . ولا اظن ان البنك الاهلي يرفض اتفاقاً يحصل بين شركتنا وبينهُ على الاساس السابق يكون فاتحة خير لها وللبلاد خصوصاً وقد اصبح تداول البنكنوت شائعاً في مصر واصبح لهُ من ربحهِ المال الكثير . على ان لا شيء يمنعنا — بل هو الواجب المفروض علينا — من ان نجعل البنك الاهلي اهليًّا بالفعل بحصر اسهمهِ او معظمها في يدنا نحن المصريين مهما قال ذوو الغرض . . . ما دمنا وطدنا العزم على السير للامام باخلاص وعزيمة لا تكل

﴿ ٢ — خطة بنك مصر ﴾ غاية ما نقولهُ إننا اردنا ان يكون للبنك سياسة خاصة وصبغة اهلية متى تحققت لا نبأ على يد من تنفذ . فاننا نولي وظائف البنك للاكفأ مهما كانت جنسيتهُ وديانتهُ . ونحن مستعدون للاستفادة من خبرة ومعلومات اي اجنبي كمستشار في او كموظف لا كحاكم ولا مسيطر يحول مجرى سياسة البنك الى غير ما ارادهُ اصحاب الاموال وتقتضيهِ مصلحة البلاد . وإن كان الرجال الصالحون للاعمال المالية بمصر قليلين فليس الذنب عليها ؛ ولذلك ظروف معلومة . لن تحول دون البدء في خلق الجيل الذي يصلح . فمن لم تخرجهُ المدرسة فالعمل كفيل بالمجاهدين والوظيفة تخلق العضو

قيل لنابليون حينما وضع نظام بنك فرنسا الحالي : انهُ ليس في فرنسا رجال ماليون خبيرون باعمال البنوك ؛ فقال لهم : هذه طائفة يجب خلقها . وقد خلقت واصبحت فرنسا بعد قرن يضرب المثل بخبرة رجالها الماليين وعلمهم

فلماذا لا يصدق على مصر ما صدق على غيرها ؟

في البلاد اموال كثيرة مخزونة ومعطلة كما قلنا ، وظيفتها في الاصل التداول بين الناس وهي في كل حركة بركة وفي كل دورة ربح لرابح ففي حبسها وقوف هذه الحركة وضياع لهذا الربح والفائدة التي تعود على البلاد من زيادة ارباح بنيها فضلاً عن تعرض هذا المال للضياع بالسرقة او الحريق او ما أشبه . وفي البلاد ودائع وامانات كثيرة . . لو استثمرت في الشؤون المصرية وسوعدت بهما التجارة والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية اضعافاً مضاعفة ، ولكان ذلك عاملاً قويًّا على إصلاح حالتنا الاقتصادية وايجاد الكفاءة المالية التي هي الاساس المتين للرقي المطلوب . وهذا ما سيجعلهُ بنك مصر نصب عينيه فهو يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم . ويساعد على ايجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية ، وشركات النقل بالبر والبحر ، وشركات التأمين بانواعها ويتعهدها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها . وبالجملة يعمل على ان يكون لمصر صوت في شؤونها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها . ومن فوائده انهُ لا يتأثر بالاشاعات المكذوبة فلا يقفل بابهُ عن الناس لاقل إشارة ترد اليه من الخارج بسبب او بلا سبب فتحذو حذوهُ بقية البنوك لانهُ بنك البلد واعلم بما يجري فيه

﴿ ٣ — بنك مصر والمضاربة ﴾ لن يشتغل بنك مصر على الاطلاق في المضاربة لنفسه ، ولن يساعد الغير عليها . ولن يقرض الاموال المودعة لديه لآجال طويلة ، فلذلك بنوك اخرى خصيصة به

نريد ان يفهم الكل ان بنك مصر ليس جمعية خيرية ، ولا ملجأ للعاطلين ، ولكنهُ محل تجارة يعمل عملاً مالياً مربحاً على مبادىء واصول قويمة لن يحيد عنها ان شاء الله تعالى

وسيعمل على بث روح العدل والتعاون والتضامن والنظام في الشيعة . واعلم ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم واحث على وضع اساس التربية الاقتصادية العملية في البلاد وجعل تعليم الحساب والنظام الحسابي اساساً في مناهج التعليم فيها

﴿ ٤ — الفواصل وسياستنا الاقتصادية ﴾ إننا نعلم ان إنماء ثروة البلاد وتحقيق استقلالها الاقتصادي على اساس برنامج قومي واسع الاطراف انما تقوم به الطبقات العاملة في البلاد تعاونها حكومة دستورية رشيدة . ونعلم ايضاً ان العمل على تحقيق هذا الاستقلال واجب مفروض على كل مصري ، وهذا الواجب اساسهُ في الحياة الفردية والحياة العامة التوسع في الايراد والتوفير من النفقات حتى يفيض من الايراد

ما تتكوّن به ثروة فردية او ثروة عمومية . لهذا نحن لا نطلب الى حضرات القناصل ان يقوموا بما هو مفروض على بقية الافراد والجماعات العاملة من الامة المصرية ولكننا نطلب اليهم ان يعملوا كما كان يعمل اسلافهم من الاجداد الغابرين . نطلب اليهم ان يزدادوا معرفة باحوال بلادنا الاقتصادية بحيث لا يكون ابتعادهم عن مصر سبباً في عدم تعرف شؤونها الاقتصادية . ثم نطلب اليهم ان يدرس كل منهم في جهته احوالها الاقتصادية من جميع الوجوه وان يتفهم ما تنتج وما يصلح من إنتاجها لبلادنا وما تحتاج اليه من منتوجاتنا ويرشد عن طرق الانتفاع من التبادل التجاري بين البلدين . وان يتفهم طرائق كل قوم يعيش بين ظهرانيهم في الانتاج والتوزيع ويرشدنا عن الجديد من هذه الاساليب ارشاداً يصح ان يكون محل التجربة للانتفاع به في بلادنا او يبقى قائماً في ذاته فان من الاساليب ما لا نرى في تطبيقه اليوم نفعاً وقد نرى في اقتباسه في الغد فائدة

هذا العمل الذي يجمع بين تفهم الحالة الاقتصادية في مصر والارشاد عنها في الخارج وتفهم الحالة الاقتصادية في الخارج وارشاد مصر عنها وتسهيل الاتفاق والاتصال بين مصر والخارج . بهذا العمل تقومون ايها السادة القناصل فوق ما هو مفروض عليكم بصفتكم مصريين بواجب الوظيفة الجليلة فتعملون على مثال الاجداد في توفير اسباب السعادة والرفاهية للبلاد ويكون لكم شرف الاشتراك في بناء الاستقلال الاقتصادي إن لم يكن لجيلنا الحاضر ولاولادنا فللاحفاد

﴿ ٥ — غاية التعليم ﴾ الامريكيون لا يعلمون اولادهم ليتوظفوا [illegible] ويخرجوهم من المدارس والجامعات ادوات اعمال كما يخرجون [illegible] الواحدة من مصانع الفولاذ والحديد . كلا . انما هم يعلمونهم ليفتقوا اذهانهم ويتخذوا التعليم ومعاهد التعليم فرصة لتربية الاخلاق وتسويد المتعلمين على النظام وعلى ضبط النفس بالنفس من غير خشية العقاب وعلى الابتكار والاستقلال الشخصي مع احترام حرية الغير . وبالجملة على اخراج رجال قادرين ان يقودوا انفسهم ويقودوا الغير ويعملوا لانفسهم ويعملوا للخير العام

﴿ ٦ — بنك مصر واللغة العربية ﴾ هذا اول بنك قومي مصري تأسس بايدٍ مصرية بحتة . وبادارة مصرية محضة . وقررنا ان تكون المراسلات فيه وبينه وبين عملائه باللغة العربية . وان تكون حساباته باللغة العربية . فهزأ بنا الهازئون وقالوا

« ان المحاسبة من واردات الغرب . وانها فن من فنونه غير قابل للانتقال الى الشرق بغير لغة من لغات الغرب» ولكننا اهملنا استهزاءهم واجرينا مراسلاتنا وكتبنا وتقاريرنا باللغة العربية . واني أؤكد لحضراتكم — ولي صلة متينة ببنك مصر وبادارته منذاليوم الاول من انشائه — اننا ما وجدنا اية صعوبة في تعريب معنى من معاني هذا الفن او في تعريب اصطلاح من اصطلاحاته . وكان مما ساعدنا على سهولة التطبيق في العمل أن كانت قد انشئت قبيل الحرب مدرستان للتجارة تكونت فيهما طائفة من الشبان تلقوا العلم فيهما باللغة العربية فسهل قيادهم في حياة البنك العملية

سوق القطن

بعد صدور التقارير الرسمية

كان أظهر ما وقع في سوق القطن في الاسبوعين الاولين من شهر دسمبر الماضي خمسة امور هامة لها دلالة كبيرة على اتجاه سير السوق في المستقبل. واول هذه الامور ان الكساد المستحوذ على تجارة المنزولات والمنسوجات القطنية ليس ناجماً عن كثرة المخزون من المصنوعات القطنية عند التجار وفي الاسواق ولا عن قلة الطلب عليها بل عن غلاء القطن الخام بالاسعار التي كان يباع بها في شهري سبتمبر واكتوبر حتى باسعاره الحالية واحجام المستهلكين عن دفعها بعد ما يضاعفها اصحاب المنازل والانوال بحجة غلاء اجور العمال وسواها لاسيما ان الناس باتوا يدركون الآن ان ارتفاع اسعار القطن الخام لا موجب له في الوقت الحاضر ويعلمون ان الموجود منه يزيد على حاجة العالم كثيراً علاوة على ان الاحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تساعد على رفع اسعاره وهم يرون امامهم اسعار الحرير تعود الى مستواها قبل الحرب واما الحرير الصناعي صار يبيعهم برخصه وبقاء صنفه ومتانته بعض الفن من المصنوعات القطنية بدل عن الحرير نفسه ايضاً

والامر الثاني هو ان سوق العقود تحررت من سيطرة المضاربين والمتعاملين عليها ان لم يكونوا كلهم فجلهم فلا يعد التاجر يستحوذ عليها كما كان يقع قبلاً ما يسبب له عند وقوع اقل اشاعة لما كان هؤلاء المتعاملون يسرعون الى تصفية مراكزهم وان بخسارة او جبراً للربح فيزحمون السوق ويحدثون فيها هرجاً ومرجاً يفضيان الى تقلقلها وتدليها .